

شركة المصريين للاستثمار والتنمية العمرانية

( شركة مساهمة مصرية )

القوائم المالية الدورية  
وتقدير الفحص المحدود  
فى ٢٠٢٢/٣/٣١

رزق وديد رزق الله  
محاسب قانونى

### تقرير مراقب الحسابات

عن الفحص المحدود لقوائم المالية الدورية  
( شركة مساهمة مصرية )  
في ٣١ مارس ٢٠٢٢

السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة  
شركة المصريين للاستثمار والتنمية العمرانية  
شركة مساهمة مصرية " \*

### المقدمة

قمنا بإجراء فحص محدود على قائمة المركز المالى الدورية المرفقة لشركة المصريين للاستثمار والتنمية العمرانية " شركة مساهمة مصرية " في ٣١ مارس ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل الدورية و الدخل الشامل الدورى . والتغير فى حقوق المساهمين الدورية والت DEFICITS عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ . وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى . والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل الواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتحصر مسئوليتنا فى إبداء استنتاج على القوائم الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها .

### نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم ( ٢٤١٠ ) " الفحص المحدود لقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها " يشمل الفحص المحدود عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود . ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

### الاستنتاج

فى ضوء فحصنا المحدود لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدها ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى " لشركة المصريين للاستثمار والتنمية العمرانية " شركة مساهمة مصرية " في ٣١ مارس ٢٠٢٢ وعن أدانها المالى وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .



سجل مراقبى الحسابات بهيئة الرقابة المالية رقم ١٧١

القاهرة فى: ٢٠٢٢ / ٥ / ٢١

(١)

شركة المصريين للاستثمار والتنمية العمرانية

"شركة مساهمة مصرية"

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

قائمة المركز المالي الدوري في ٣١ مارس ٢٠٢٢

ايضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	جنيه مصرى
الاصول غير المتداولة			
اصول ثابتة (بالصافي)	١٣٥٦٠١٦	١٣٣٢١١١	٣
الاستثمار العقارى	٣٢١٥٩٠٨٠	٣١٩٥٢٩٣٢	٤
اعمال تحت التنفيذ	٢٧١٦٢٦٧٩	٢٧٨٥٤٩١٨	٥
اجمالي الاصول الغير متداولة	٦٠٦٧٧٧٧٥	٦١١٣٩٩٦١	
الاصول المتداولة			
العملاء	٢٧٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٦
المدينون	١٣٤٤٣١٧	١٠٨٦١٤٨	٧
نقدية بالبنوك والصندوق	١٠٥٨٧٥٧	٨٨٠٩٧١	٨
اجمالي الاصول المتداولة	٢٦٧٨٠٧٤	٢١١٧١١٩	
اجمالي الاصول	٦٣٣٥٥٨٤٩	٦٣٢٥٧٠٨٠	
حقوق الملكية والالتزامات			
رأس المال	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٩
الاحتياطي القانوني	٩٨٦٦٦٨	١٠٠١٩٣٢	
أرباح مرحلة	٢٤٦٧١٨	٢٥٣٦٧٢٩	
صافي خسائر الفترة / أرباح العام	٣٠٥٢٧٥	(٣٠٣٢١)	
اجمالي حقوق الملكية	٥٣٥٣٨٦٦١	٥٣٢٣٨٣٤٠	
الالتزامات غير المتداولة			
الالتزامات طويلة الأجل	٣٦٨٦٦٨٨	٣٦٨٦٦٨٨	١٠
التزامات ضريبية مؤجلة	٣١٤٢٨٥٣	٣١٤٢٨٥٣	١١
اجمالي الالتزامات غير المتداولة	٦٨٢٩٥٤١	٦٨٢٩٥٤١	
الالتزامات المتداولة			
أرصدة دائنة أخرى	٢٤٣٦٨٩٣	٢٦٣٨٤٤٥	١٢
أوراق الدفع	٥٥٠٧٥٤	٥٥٠٧٥٤	
اجمالي الالتزامات المتداولة	٢٩٨٧٦٤٧	٣١٨٩١٩٩	
اجمالي الالتزامات	٩٨١٧١٨٨	١٠٠١٨٧٤٠	
اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	٦٣٣٥٥٨٤٩	٦٣٢٥٧٠٨٠	

- السياسات المحاسبية والإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٠) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير الفحص المحدود مرفق .

رئيس مجلس الادارة

الاستاذ / ماجد صلاح الدين

ماجد صلاح الدين سيد ابراهيم

المدير المالي

الاستاذ /

امين موافي عبد الجواه



شركة المصريين للاستثمار والتنمية العمرانية

(شركة مساهمة مصرية )

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

قائمة الدخل (الإرباح أو الخسائر) الدورية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

٢٠٢١/٣/٣١	٢٠٢٢/٣/٣١	بيان
جنيه مصرى	جنيه مصرى	ايضاح رقم
٣٧٦٥٣١٥	-	(١٣)
		الإيرادات
		<u>بخصم :</u>
(٣٢٢٧٧٥٠)	-	تكلفه العمليات
٥٣٧٥٦٥	-	مجمل الربح
		<u>بخصم :</u>
(٤٤٦٨٩٦)	(٣٢٠٦٩٨)	مصاريف عمومية وإدارية
(٢٢٩٩٧٦)	(٢٣٠٠٥٣)	أهلاك
(١٣٩٣٠٧)	(٥٥٠٧٥١)	
		<u>بضاف :</u>
٢٤٣٧١١	٢٥٠٤٣٠	الإيرادات الأخرى
١٠٤٤٠٤	(٣٠٠٣٢١)	صافي (خسائر) / إرباح الفترة قبل الضريبة
(٢٣٤٩١)	-	مصروف ضريبي الدخل
٨٠٩١٣	(٣٠٠٣٢١)	صافي خسائر / إرباح الفترة بعد الفترة
٠٠٠١٢	(٠٠٠٦)	نصيب السهم في (الخسائر) / الإرباح

- السياسات المحاسبية والإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٠) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير الفحص المحدود مرفق .

رئيس مجلس الادارة

الاستاذ / ماجد صلاح الدين

ماجد صلاح الدين سيد ابراهيم

المدير المالي

الاستاذ /

امين موافي عبد الجاد

الاستاذ / امين موافي عبد الجاد

(٣)



خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانتهائه التنفيذية وتعديلاته

قائمة الدخل الشامل الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

<u>٢٠٢١/٣/٣١</u>	<u>٢٠٢٢/٣/٣١</u>	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٨٠ ٩١٣	( ٣٠٠ ٣٢١ )	خسائر / ارباح الفترة
		الدخل الشامل الآخر
<u>٨٠ ٩١٣</u>	<u>( ٣٠٠ ٣٢١ )</u>	اجمالي الدخل الشامل عن الفترة

- السياسات المحاسبية الايضاحات المرفقة من رقم (١) الى رقم (٢٠) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها
- تقرير الفحص المحدود مرفق .

رئيس مجلس الادارة

المدير المالى

الاستاذ / ماجد صلاح الدين

الاستاذ /

ماجد صلاح الدين سيد ابراهيم

امين موافي عبد الجاد

امين المراقب الع بالجدا



(٤)

خاضعة لضريبة القيمة المضافة رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨١ لأنشطته التنفيذية وتعديلاتها

فائدة التغیر في حقوق الملكية الدورية عن الفتره المالية المتبقية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

— السياسات المحاسبية والإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٠) جزءاً لا يتجزأ من القوام المالي وتقرا معها.

- تقرير الفحص المحدود مرفق .

الحادي عشر

الجواب

الاستاذ / ماجد صالح الدين سعيد ابراهيم

٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢	إيضاح	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	رقم	

## التدفقات النقدية من انشطة التشغيل

١٠٤ ٤٠٤	( ٣٠٠ ٣٢١ )		صافي (الخسائر) / الربح قبل الضرائب والبنود غير العادلة
٢٢٩ ٩٧٦	٢٣٠ ٠٥٣	٤-٣	الاهمالات
( ٧٩٦٨ )	( ٢٩٠٠ )		فوائد دائنة
			التغيرات في رأس المال العامل
٦٠١ ٣١٤	١٢٥ ٠٠٠	٦	النقص في العملاء
( ١٠٦٣ ٥٠٥ )	٢٥٨ ١٦٩	٧	النقص / (الزيادة) في المديفين
( ١٢٦٢٢ )	-		في اوراق الدفع(النقص)
٨٧٢ ١٧٣	٢٠١ ٥٥٢	١٢	الزيادة في الارصدة الدائنة الأخرى
<hr/> ٧٢٣ ٧٧٢	<hr/> ٥١١ ٥٥٣		صافي التدفقات النقدية الناتجة من انشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من انشطة الاستثمار
-	( ٦٩٢ ٢٣٩ )	٥	(الزيادة) في اعمال تحت التنفيذ
٧٩٦٨	٢٩٠٠		فوائد دائنة
<hr/> ٧٩٦٨	<hr/> ( ٦٨٩ ٣٣٩ )		صافي التدفقات النقدية ( المستخدمه في ) / الناتجة من انشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية من انشطة التمويل
( ١١١١ ١١١ )	-		توزيعات الارباح
( ١١١١ ١١١ )	-		صافي التدفقات النقدية ( المستخدمه في ) في انشطة التمويل
<hr/> ( ٣٧٩ ٣٧١ )	<hr/> ( ١٧٧ ٧٨٦ )		صافي التغير في النقدية وما في حكمها
٢١٧٢ ٧٥٣	١٠٥٨ ٧٥٧	٨	النقدية وما في حكمها اول المدة
<hr/> ١٧٩٣ ٣٨٢	<hr/> ٨٨٠ ٩٧١	<hr/> ٨	النقدية وما في حكمها اخر المدة

- السياسات المحاسبية والإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٠) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرراً معها.

- تقرير الفحص المحدود مرفق .

رئيس مجلس الادارة  
 الاستاذ / ماجد صلاح الدين سيد ابراهيم

المدير المالي  
 الاستاذ /

امين موقى عبد الجواب

(٦)



١٠٠% عبء الضرائب

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

الإيضاحات المتممة لقواعد المالية الدورية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

## ١. نشأة الشركة

تأسست شركة البيان للإنشاء والتعمير ( شركة مساهمة مصرية ) خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار رقم ( ١٣٦٧ لسنة ١٩٩٨ ) بتاريخ ٣١/٣/١٩٩٨ ولائحة التنفيذية، وتم نشر النظام الأساسي في صحيفه الاستثمار تحت رقم ١٠٢٣ بتاريخ يونيو ١٩٩٨، وتم قيد الشركة في مكتب سجل تجاري مصلحة الشركات تحت رقم ٣٢٥ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٩٨.

مقر الشركة في العنوان ٦ عمارات الميريلاند - جسر السويس - مصر الجديدة - القاهرة.

رأس مال الشركة المرخص به قدره ٥٠٠٠٠٠٠ جنية ورأس المال المصدر قدره ٥٠٠٠٠٠ جنية موزع على خمسون ألف سهم قيمة كل سهم مائة جنية، وقد تم سداد مبلغ وقدره ٥٠٠٠٠ جنية بينك فيصل الإسلامي المصري - فرع مصر الجديدة وهي تمثل نسبة ١٠ % من رأس المال المصدر عند التأسيس.

بموجب محضر اجتماع مجلس الاداره بتاريخ ١٩/٥/١٩٩٨ /٥ والمعتمد من مصلحة الشركات بتاريخ ٤/٦/١٩٩٨ وافق مجلس إدارة الشركة على سداد نسبة ١٥ % من رأس المال المصدر بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنية بموجب شهادة بنكية صادره من بنك فيصل الإسلامي فرع مصر الجديدة ليصبح رأس المال المدفوع ١٢٥٠٠٠ جنية وهي تمثل نسبة ٦٢٥ % من رأس المال المصدر وتم التأشير في السجل التجارى بتاريخ ٧/٦/١٩٩٨.

بموجب محضر اجتماع مجلس الاداره بتاريخ ١٧/٤/٢٠٠٣ والمعتمد من مصلحة الشركات بتاريخ ١٤/٧/٢٠٠٥ وافق مجلس إدارة الشركة على سداد نسبة ٧٥ % من رأس المال المصدر بمبلغ ٣٧٥٠٠٠ جنية ليصبح رأس المال المصدر وقدره ٥٠٠٠٠٠ جنية مدفوع بالكامل وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ١٨/٨/٢٠٠٥.

بموجب محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١١/٣/٢٠٠٨ والمعتمد من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ١٠/٤/٢٠٠٨ وافقت الجمعية العامة غير العادية على زيادة رأس المال المرخص به ليصبح مائة مليون جنيه مصرى وزيادة رأس المال المصدر بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ جنية ليصبح رأس المال المصدر عشرون مليون جنيه موزعاً على ٢٠٠٠٠ سهم "مائتي ألف سهم" قيمة كل سهم مائة جنية على أن يتم سداد ٢٥ % من أسهم الزيادة بينك التمويل المصرى السعودى - فرع مصر الجديدة وهو مبلغ ٣٧٥٠٠٠ جنية ليصبح إجمالي المسدد من رأس المال المصدر ٨٧٥٠٠٠ جنية وإجمالي المبلغ غير المسدد ١١٢٥٠٠٠ جنيه وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٤/١٣/٢٠٠٨ وتم النشر في صحيفة الاستثمار العدد ( ١٠٣٧٥ ) بتاريخ ١٣/١/٢٠١٠.

بموجب محضر اجتماع مجلس الاداره بتاريخ ٤/٤/٢٠٠٨ والمعتمد من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢٦/٥/٢٠٠٨ وافق مجلس إدارة الشركة على إستكمال رأس المال المصدر بمبلغ ١١٢٥٠٠٠ جنية ليصبح رأس المال المصدر ٢٠٠٠٠٠ جنية مسدود بالكامل وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٨/٥/٢٠٠٨.

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

الإيضاحات المتممة لقواعد المالية الدورية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

بموجب محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٧ / ٤ / ٢٠٠٨ والمعتمد من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١١ وافقت الجمعية العامة غير العادية على تعديل القيمة الإسمية للسهم ليصبح خمسة جنيهات وتعديل عدد الأسهم ليصبح أربعة مليون سهم وجميعها أسهم نقدية وتعديل مقر الشركه ليصبح ١٢٨، ١٣٠ شارع جسر السويس - القاهرة وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٥ وتم النشر فى صحفة الاستثمار العدد (٢٧٤٨) بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٧.

بموجب محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٦ / ٥ / ٢٠٠٨ والمعتمد من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٦ وافقت الجمعية العامة غير العادية على تعديل غرض الشركه وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٤ وتم النشر فى صحفة الاستثمار العدد (٢٧٤٨) بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٧.

بموجب محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٣١ / ٥ / ٢٠٠٩ والمعتمد من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١ وافقت الجمعية العامة غير العادية على تعديل اسم الشركه ليصبح المصريين للاستثمار والتنمية العمرانية وتعديل مقر الشركه ليصبح ٢ عمارات العبور - صلاح سالم - الدور ١٤ - شقه ١٤٧ - القاهرة وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢ وتم النشر فى صحفة الاستثمار العدد (٧٦٩٠) بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٣٠.

بموجب محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٢ / ٨ / ٢٠٠٩ والمعتمد من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٢٨ وافقت الجمعية العامة غير العادية على تعديل المادة (٧) من النظام الاساسي للشركة وذلك بدخول مساهمين جدد وتم النشر فى صحفة الاستثمار العدد (٩٦٧٣) بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٧.

بموجب محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢١ / ١٢ / ٢٠٠٩ والمعتمد من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١ وافقت الجمعية العامة غير العادية على زيادة رأس المال المصدر بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه ليصبح رأس المال المصدر أربعون مليون جنيه موزعا على ٨٠٠٠٠٠ سهم (ثمانية مليون سهم ) قيمة كل سهم خمسة جنيه وقد تم سداد ١٠% من القيمة الإسمية لاسهم الزيادة لدى بنك الاسكندرية فرع هيئة الاستثمار المرخص له بتنافي الاكتتابات بتاريخ ٢٤/١٢/٢٠٠٩ بقيمة ٢ مليون جنيه وقد تم تفويض مجلس الإدارة في استكمال الزيادة بنسبة ٢٥% وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ١٥/١/٢٠١٠ وتم النشر فى صحفة الاستثمار العدد (١٠٣٧٦) بتاريخ ١٣/١/٢٠١٠.

بموجب محضر اجتماع مجلس الادارة بتاريخ ١ / ١ / ٢٠١٠ والمعتمد من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ١٢/١/٢٠١٠ وافق مجلس إدارة الشركة على سداد نسبة ١٥% من أسهم زيادة رأس المال وقدرها ٣٠٠٠٠٠ جنيه بموجب شهادة بنكية من بنك الاسكندرية فرع هيئة الاستثمار المرخص له بتنافي الاكتتابات ليصبح اجمالي المددي ٢٥% من رأس المال المصدر من الزيادة ويصبح اجمالي المددي ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ١٣/١/٢٠١٠.

بموجب محضر اجتماع مجلس الادارة بتاريخ ١٣ / ١ / ٢٠١٠ والمعتمد من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢١/١/٢٠١٠ وافق مجلس إدارة الشركة على سداد نسبه ٧٥% من زيادة رأس المال المصدر وقدرها

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

الإيضاحات المتممة للقواعد المالية الدورية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

١٥٠٠٠٠٠ حنيه بموجب شهادة مراقباً الحسابات وتم ايداع المبلغ بخزينة الشركة ليصبح رأس المال المصدر مسدد بالكامل وقدره ٤٠٠٠٠٠ جنيه وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠١٠/١٢٤ .

بموجب محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠١٠/٣/٩ والمعتمد من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٦ وافقت الجمعية العامة غير العادية على زيادة رأس المال المرخص ليصبح ٤٠٠٠٠٠ جنيه وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢١ وتم النشر في صحفه الاستثمار العدد (١١٥٦١) بتاريخ ٢٠١٠/٣/٣٠ .

بموجب محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٠ والمعتمد من الهيئة بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٧ وعقد التعديل المصدق على توقيعاته تحت رقم ٢٩٠٠ لسنة ٢٠١٠ تم الموافقة بالإجماع على تعديل المركز الرئيسي للشركة ليصبح ١٢٨ ، ١٣٠ شارع جسر السويس - البدروم الطوى التجارى - الزيتون - القاهرة ، وتم تقسيم السهم ليصبح بقيمة واحد جنيه ليصبح اجمالي عدد الاسهم أربعون مليون سهم وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٩ وتم النشر بصحفه الاستثمار رقم ( ١٣٥٥٤ ) بتاريخ ٢٠١٠/٩/٧ .

بموجب محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢١ والمعتمد من الهيئة بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢ وعقد التعديل المصدق على توقيعاته تحت رقم ٢٠٤١ / و لسنة ٢٠١٢ تم الموافقة بالإجماع على تعديل المركز الرئيسي للشركة ليصبح ١٠ شارع على أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - الدور الرابع - شقه ٨ - مدينة نصر - القاهرة، وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠١٢/٨/٦ وتم النشر بصحفه الاستثمار رقم ( ٢٢٣١٨ ) بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٦ .

بموجب محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٦ والمعتمد من الهيئة بتاريخ ٢٠١٤/٩/٣٠ وعقد التعديل المصدق على توقيعاته برقم ٤٥٣٨ ج لسنة ٢٠١٤ تمت الموافقة بالإجماع على تعديل المركز الرئيسي للشركة ليصبح ٢ عمارت العبور - مكتب ١٦٢ - الدور ١٦ - صلاح سالم - مصر الجديدة - القاهرة، وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٥ .

بموجب محضر اجتماع مجلس الادارة المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٤ تم الموافقة على نقل مقر الشركة للعقار المملوك للشركة والكافئ في ٨ شارع مأمون - مدينة نصر - القاهرة وذلك اعتباراً من ٢٠١٧/١/١ .

بموجب محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٠ والمعتمد من الهيئة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٩ وعقد التعديل المصدق على توقيعاته برقم ٢٥٧٨ ج لسنة ٢٠١٧ تمت الموافقة بالإجماع على تعديل المركز الرئيسي للشركة ليصبح ٨ شارع حسن مأمون - قطعه رقم ٨ - بلوك ٩٠ - تقسيم المنطقة السادسة- قسم مدينة نصر - القاهرة، وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٧ .

بموجب محضر اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٥/٣١ والمعتمدة من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢٠١٨/٨ وتم التأشير في السجل التجارى بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٢ تم اعادة التشكيل على النحو التالي :



خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها  
الإيضاحات المتممة لقواعد المالية الدورية  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

- ١- السيد / ماجد صلاح الدين سيد  
٢- السيد / صلاح الدين محمد كحيلو  
٣- السيدة / فاتن صلاح الدين محمد كحيلو  
٤- السيد / مجدى صفت زين العابدين
- بموجب اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٣ والمعتمد من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١١ والجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٤ والمعتمد من الهيئة بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٣٠ تم الموافقة على الآتي:

- ١- قبول استقالة السيد / ماجد صلاح الدين من وظيفه العضو المنتدب للشركة مع إخلاء طرفة وتوجيه الشكر له
- ٢- تعديل الصلاحيات لرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب .
- ٣- استقالة السيد / صلاح الدين محمد كحيلو من عضوية مجلس الإدارة.
- ٤- تعيين السيد / محمد جمال محمود شبانة عضو مجلس إدارة تنفيذى والعضو المنتدب للشركة وله كافة الصلاحيات
- ٥- تعيين السيد / طارق جمال الدين محمود عضو مجلس من ذوى الخبرة غير تنفيذى مستقل .
- بموجب اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٢/٨ والمعتمدة من الهيئة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٢ والمصدق على توقيعاته تحت رقم ٣٨٠ م لسنة ٢٠٢١ تم الموافقة على زياده راس المال المصدر بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ( عشرة مليون جنيه ) / ليصبح راس المال مسدد بالكامل بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ ( خمسون مليون جنيه ) قيمة كل سهم ( واحد جنيه مصرى ) وتم التأشير في السجل التجاري بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٤ .
- الغاء نشاط انشاء المصانع الخاصة بمواد البناء.
- بموجب إجتماع الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٦ المعتمدة من الهيئة بتاريخ ٢٠٢١/٦/١ وتم التأشير في السجل التجاري بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٣ فقد تم الموافقة على إنتخاب وتشكيل مجلس إدارة الشركة على النحو التالي :-

رئيس مجلس إدارة

العضو المنتدب

عضو مجلس إدارة من ذوى الخبرة

عضو مجلس إدارة من ذوى الخبرة

عضو مجلس إدارة

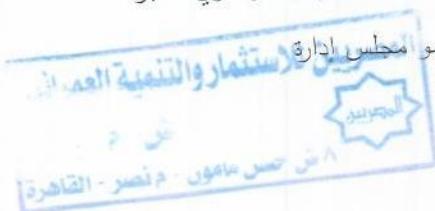
١- السيد / ماجد صلاح الدين سيد

٢- السيد / محمد جمال محمود شبانة

٣- السيد / مجدى صفت زين العابدين

٤- السيدة / منى محمد رجاء أحمد مصطفى

٥- السيد / طارق جمال الدين محمود حسن



خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها  
الإيضاحات المتممة للقواعد المالية الدورية  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

### غرض الشركة

الاستثمار العقاري والسياحي وإنشاء وتشييد العقارات والقرى السياحية والفنادق والمطاعم وتقسيم الارضي وشراء وبيع وتأجير العقارات والاسكان السياحي والأعمال التكميلية والبنية الأساسية والاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية ونظراً لكبر حجم الشركة والرغبة في التوسع في النشاط تم اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٦/٥/٢٠٠٨ واعتماده بتاريخ ٨/٥/٢٠٠٨ وتم التصديق على عقد التعديل تحت رقم ٥٦٩ لسنة ٢٠٠٨ وتم نشر التعديل بصحيفة الاستثمار تحت رقم ٢٠١٠/١٣٢٥٢ لتعديل نشاط الشركة ليصبح على النحو التالي : الاستثمار العقاري والسياحي وإنشاء وتشييد العقارات والقرى السياحية والفنادق والمطاعم وتقسيم الارضي وشراء وبيع الارضي وتشييد وشراء وبيع وتأجير العقارات والاسكان السياحي والأعمال التكميلية والبنية الأساسية والاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية والقيام بجميع اعمال التجارة والمقاولات المتكاملة والقيام بأعمال التشطيبات والديكورات وعمل التصميمات المعمارية والانشائية والقيام بجميع الاستشارات الفنية والهندسية عدا القانونية والتوريدات العامة وتجارة مواد البناء مع مراعاة احكام القوانين واللوائح والقرارات السارية ويشترط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الانشطة ويجوز للشركة ان تكون لها مصلحة او تشتراك باي وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول اعمال شبيهة باعمالها او التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر او في الخارج كما يجوز لها ان تندمج في الهيئات السالفة او تشيرها او تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

### السنة المالية

تبدأ السنة المالية في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام، واستثناءً من ذلك تبدأ السنة المالية الأولى للشركة اعتباراً من تاريخ القيد بالسجل التجاري و حتى ٣١ ديسمبر من السنة التالية.

### إصدار القوائم المالية

تم اعتماد إصدار هذه القوائم المالية من مجلس الإدارة بتاريخ ٢١/٥/٢٠٢٢.

### ٢. السياسات المحاسبية المتبعة

تم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة وتحتاج معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصرى أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها وقد قامت الشركة بإتباع نفس السياسات المحاسبية المطبقة بالعام السابق فيما عدا ما يتطلبه تطبيق المعايير المستحدثة .

حيث أصدرت وزارة الاستثمار القرار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية والتي تتضمن إصدار معايير محاسبة جديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة والغاء بعض المعايير وبناء على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ في ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها  
الإيضاحات المتممة للقواعد المالية الدورية  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

تم تأجيل العمل بهذه المعايير ليبدأ تطبيقها في الأول من يناير ٢٠٢١ وفيما يلى تفاصيل السياسات المحاسبية الهامة الجديدة وطبيعة التغييرات على السياسات :

**١/ المعيار المحاسبي رقم (٤٧) "معايير الأدوات المالية"**

ونص المعيار على تبوييب عناصر قائمة المركز المالى الى اصل مالى والتزام مالى وبيوب الاصل المالى اما الى:

١- اصل مالى بالتكلفة المستهلكه.

٢- اصل مالى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

٣- اصل مالى بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.

٤- تخصيص اصل مالى بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر عند الاعتراف الاولى.

كما نص على الاعتراف الاولى بالمدينيين بسعر المعامله وفق المعيار (٤٨) إن لم تتضمن المبالغ المستحقة عليهم مكون تمويلي لهم.

كما اوضح المعيار شروط إعادة التبوييب بين العناصر الاربعة.

تعرض المعيار للاستثمارات فى حقوق الملكية والاستثناءات من القيمة العادلة فى قياسها والالتزامات المخصصة على انها بالقيمه العادلة من خلال الارباح والخسائر.

**اضمحلال قيمة الأصول**

- يستبدل المعيار المحاسبي رقم ٤٧ "الأدوات المالية" نموذج "الخساره المتکده" في المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية" الاعتراف والقياس "نموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة" (ECL)

ينطبق نموذج اضمحلال القيمه الجديد على الاصول المالية المقاسه بالتكلفة المستهلكه والعملاء .

- بالنسبة لمديونيات العملاء التي انخفضت قيمتها يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعه على انها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركه استلامها مخصوصه بسعر الفائد الفعلى الاصلى طبقاً للعقد المبرم .

- الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح لخسائر الائتمان يتم قياسها مع الاخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقع استلامها واحتمالية التعثر ومعدل الخساره عند التعثر ( اي حجم الخساره اذا كان هناك تعثر ) يؤخذ في الاعتبار ويستند التقييم ذى الصله الى بيانات التأخير التاريخيه المعدله بواسطه عوامل محدده للعملاء والمعلومات المستقبلية التي تشمل عوامل الاقتصاد الكلى .

- تحدد الشركة القيم المعرضه للخسائر الائتمانية المتوقعة بناء على عدد ايام التأخير والتي يتم تحديدها لتكون تبؤيه لمخاطر الخساره وفقاً لمعايير المحاسبه المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية"

ونص المعيار على تبوييب عناصر قائمة المركز المالى الى اصل مالى والتزام مالى وبيوب الاصل المالى اما الى:

٥- اصل مالى بالتكلفة المستهلكه.

٦- اصل مالى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

٧- اصل مالى بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.

٨- تخصيص اصل مالى بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر عند الاعتراف الاولى.

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها  
الإيضاحات المتممة لقواعد المالية الدورية  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

كما نص على الاعتراف الأولى بالمدينيين بسعر المعاملة وفق المعيار (٤٨) إن لم تتضمن المبالغ المستحقة عليهم مكون تمويلي لهم.

كما أوضح المعيار شروط إعادة التمويل بين العناصر الأربع.

تعرض المعيار للاستثمارات في حقوق الملكية والاستثناءات من القيمة العادلة في قياسها والالتزامات المخصصة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسائر.

**اضمحلال الأصول المالية**

تقوم الشركة بمراجعة كافة أصولها المالية فيما عدا الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسائر لتقيير مدى وجود اضمحلال في قيمتها كما هو موضح أدناه

**المرحلة الأولى:** الأصول المالية التي لم ت تعرض قيمتها للأضمحلال

**المرحلة الثانية:** الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولى ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.

**المرحلة الثالثة:** الأصول المالية التي شهدت ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى ويتم حساب الخسارة الائتمانية لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للإدّاه وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة

يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر الأضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:  
يتم تصنيف الأداء المالي منخفض المخاطر عند الاعتراف الأولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل الشركة

- ١) إذا لم تكن الأداء المالي معرضاً لـأضمحلال تعد في المرحلة الأولى
- ٢) إذا لم تكن المخاطر التي تعرضت لها الأداء المالي منذ الاعتراف الأولى قد زادت بصورة جوهرية يتم نقلها إلى المرحلة الثانية وحساب المخاطر الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.
- ٣) إذا تم تحديد أن هناك زيادة جوهرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى ، يتم نقل الأداء المالي إلى المرحلة الثالثة ويتم حساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على مدى عمر الأداء المالي .

**إلغاء الاعتراف  
الأصول المالية**

- تقوم الشركة بإلغاء الاعتراف بأصل مالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي أو تقوم الشركة بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي بشكل كبير أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهرى بجميع مخاطر ومزايا الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي



خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

## الالتزامات المالية

- تلغى الشركة الاعتراف بالتزام مالي عندما يتم الاعفاء من التزاماتها التعاقدية او الغائها او انتهاء صلاحيتها تقوم الشركة ايضاً بإلغاء الاعتراف بالتزام مالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفه بشكل جوهري وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزام المالي الجديد بناء على الشروط المعدلة بالقيمه العادله

- عند استبعاد الالتزام المالي ، يتم الاعتراف بالفرق بين المبلغ المسجل والمبلغ المدفوع ( بما في ذلك اي اصول ) غير نقدية محوله او التزامات متحمله ) في الربح او الخساره

تاريخ التطبيق  
يتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من يناير ٢٠٢١

## تأثير محتمل على قوائم المالية

لا يوجد أي تأثير محتمل على القوائم المالية للشركة نتيجة لتطبيق هذا المعيار ( انظر ايضاً رقم ١٦ ).

## ٢/٢) المعيار المحاسبي رقم (٤٨) " الإيراد من العقود مع العملاء"

١- يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) محل المعيار المصري رقم (٨) " عقود البناء والعمليات" والمعيار المحاسبة المصري رقم (١١) " الإيراد" ويطبق على جميع الإيرادات الناشئة من العقود مع العملاء . وذلك من خلال تطبيق نموذج من خمسة عناصر يجب توافرها مجتمعه وهي :

١ . اطراف العقد اتفقت على العقد خطياً او شفهياً وتعهدت بأداء التزاماتها ( تحديد مدى وجود العقد ).

٢ . يمكن للمنشأ تحديد حقوق كل طرف بالعقد فيما يتعلق بالسلع او الخدمات التي سيقوم بتحويلها ( تحديد التزامات العقد ).

٣ . يمكن تحديد شروط سداد مقابل السلع والخدمات التي سيتم تحويلها ( تحديد سعر المعاملة او العقد ).

٤ . للعقد مضمون تجاري ( تغير المخاطر او توقيت او مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأ نتيجة العقد ) ( توزيع سعر العقد على التزامات الاداء )

٥ . من المرجح ان تقوم المنشأ بتحصيل المقابل الذي سيكون لاحق فيه مقابل السلع والخدمات التي سيتم تحويلها الى العميل الاعتراف بالإيراد عندما يتم الوفاء بالالتزامات الاداء )

تاريخ التطبيق

يتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من يناير ٢٠٢١

## تأثير محتمل على قوائم المالية

لا يوجد أي تأثير محتمل نتيجة لتطبيق هذا المعيار " الإيرادات من العقود مع العملاء" على الأرباح المرحلة وعلى طريقة اثبات إيرادات الشركة في ١ يناير ٢٠٢١.

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها  
الإيضاحات المتممة للقواعد المالية الدورية  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

وفيما يلى أهم السياسات المحاسبية المطبقة:-

٢/٣ ) ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية للشركة بعملة البيئة الاقتصادية الأساسية التي تحكم معاملات الشركة ( عملة التعامل ).  
لعرض إعداد القوائم المالية يتم عرض نتائج الأعمال والمركز المالي الخاص بالشركة بالجنيه المصري، الذي يمثل  
عملة التعامل الخاصة بالشركة وعملة العرض فيما يتعلق بالقواعد المالية.  
وعند إعداد القوائم المالية للشركة يتم إثبات المعاملات التي تتم بخلاف عملة التعامل ( العملات الأجنبية )  
وفقاً لأسعار الصرف السارية وقت إتمام التعامل على أن يعاد ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية  
بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ.  
أما بالنسبة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأجنبية والمثبتة بالقيمة العادلة فيتم ترجمتها في تاريخ الميزانية  
وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة ، أما بالنسبة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات  
الأخرى والتي استخدمت التكفة التاريخية في قياسها فلا يعاد ترجمتها، ويتم الإعتراف بفارق أسعار الصرف للعملات  
الأجنبية كربح أو خسارة بقائمة الدخل في الفترة التي تنشأ خلالها فيما عدا ما يلى :

- فروق أسعار الصرف المتعلقة بالأصول تحت الإنشاء والمعدة للاستخدام الإنتاجي المستقبلي ، والتي يتم إدراجها ضمن تكفة تلك الأصول والتي تنشأ عن الإقراض بالعملة الأجنبية إلى المدى الذي تعتبر فيه تلك الفروق تعديلاً لتكفة الإقراض بالعملات الأجنبية.
- فروق أسعار الصرف الخاصة بالمعاملات التي يتم تنفيذها لتغطية مخاطر عملات أجنبية بعينها.
- فروق أسعار الصرف الخاصة بالبنود ذات الطبيعة النقدية مستحقة من أو على عملية أجنبية و التي لم يخطط لتسويتها أو أن يكون من المستبعد تسويتها والتي تشكل جزءاً من صافي الاستثمار المنشآة في العملية الأجنبية، والتي يتم الإعتراف بها كاحتياطي ترجمة عملات أجنبية وذلك حتى تاريخ التصرف في صافي الاستثمار عند ذلك يعترف بها ضمن الأرباح و الخسائر.

٤/ أساس القد المحاسبي

يتم التسجيل بالدفاتر طبقاً لأساس الاستحقاق.

٥/ الأصول الثابتة

تثبت الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية وهي تتكون من سعر شراءه والتكفة المباشرة المتعلقة به ويتم ادراجها بالقواعد المالية بعد خصم مجموع الاهلاك ومجموع الأضمحلال في قيم الأصول - إن وجد - ويتم اهلاك الأصول الثابتة القابلة للاهلاك ابتداء من الشهر التالي لتاريخ الشراء على أساس القسط الثابت، وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول، هذا ويتم بصفة دورية مراجعة المتبقى من العمر الإنتاجي المقدر للأصول الثابتة، وإذا اختلف المتبقى من العمر الإنتاجي المقدر بشكل جوهري عن التقدير الأساسي فإن صافي القيمة الدفترية يتم اهلاكتها على مدار العمر المتبقى بعد تعديله وفيما يلى بيان بالاعمار الإنتاجية المقدرة لكل بند من بنود الأصول الثابتة ومعدل الإهلاك وذلك لغرض حساب الاهلاك:

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

الإضاحات المتممة لقواعد المالية الدورية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

البيان	المباني	الآلات ومعدات البناء	أثاث وتجهيزات	النسبة	العمر الإنتاجي
				%١٥	٧
				%١٥	٧
				%٢	٥٠

يتم الاعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكاليف ذلك المكون عند تكبد الشركة لتلك التكاليف وذلك إذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة نتيجة هذا الإحلال بشرط امكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة كما يتم رسملة النفقات اللاحقة التي تؤدي إلى زيادة المزايا المستقبلية للأصل.

يتم الإعتراف بالربح والخسارة الناتجة عن إستبعاد أو تخريد الأصول الثابتة بالفرق ما بين القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية بقائمة الدخل.

## ٢/ الإضمحلال في الأصول الملموسة

تقوم الشركة في تاريخ كل ميزانية بمراجعة صافي القيمة الدفترية للأصول الملموسة وذلك لتحديد أيه مؤشرات على احتمال حدوث إضمحلال في قيمة الأصول وفى حالة ظهور هذه المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الإستردادية

للأصل وذلك لتحديد مبلغ الخسارة الناتجة تلك عن الإضمحلال في قيمة هذا الأصل - إن وجدت - وعندما يصبح من الصعب تقدير القيمة الإستردادية للأصل من الأصول على حدة ، تقوم الشركة بتقدير القيمة الإستردادية لكل وحدة مولدة للنقد التي يتسمى إليها هذا الأصل.

وعند وجود أساس ثابت ومعقول للتوزيع من الممكن تحديده فإنه يتم أيضاً تحديد الأصول العامة التي ترتبط بالوحدات المولدة للنقد منفصلة أو يكون من الممكن توزيع جزء من القيمة الدفترية للأصل على أساس ثابت ومعقول على هذه الوحدة ويتم تحديد القيمة الإستردادية عن طريق تقدير صافي القيمة البيعية أو القيمة الإستخدامية أيهما أكثر.

ويتم تحديد القيمة الإستخدامية بإتباع طريقة الخصم لمبالغ التدفقات النقدية المتوقعة تدفقها نتيجة لاستخدام هذا الأصل أو الوحدة المولدة للنقد وذلك للوصول إلى القيمة الحالية لهذه التدفقات. وذلك باستخدام معدلات الخصم قبل الضرائب التي تعكس تغيرات السوق لقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة المتعلقة بهذا الأصل حيث أن تغيرات التدفقات المالية المستقبلية لم يتم تعديليها.

إذا تم تحديد أن القيمة الإستردادية للأصل من الأصول ( أو الوحدة المولدة للنقد ) تقل عن صافي القيمة الدفترية لتلك الأصول، يتم تخفيض صافي القيمة الدفترية لهذا الأصل ( أو الوحدة المولدة للنقد ) إلى القيمة الإستردادية ويتم إثبات الخسائر الناتجة على النقص في قيمة تلك الأصول فوراً كمصاروف بقائمة الدخل إلا إذا كانت قيمة تلك الأصول مسجلة على أساس إعادة تقييم تلك الأصول، وفي هذه الحالة يتم إدراج مبلغ الخسارة الناتجة عن النقص في قيمة تلك الأصول كنقص في نتيجة إعادة التقييم.

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها  
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

إذا تم إلغاء قيمة الخسارة الناتجة عن إعادة تقييم في فترات لاحقة، يتم زيادة صافي القيمة الدفترية لهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) إلى حدود القيمة التقديرية المعاد النظر فيها، إلى الحد الذي لا تتعدي فيه صافي القيمة الدفترية قبل تخفيض قيمة الأصل بأية خسائر ناتجة عن نقص قيمة هذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) في سنوات سابقة،

ويتم الإعتراف بملبغ إلغاء خسائر النقص في قيمة الأصل في قائمة الدخل كربح، إلا إذا كانت الأصول المتعلقة مسجلة بقيمة معاد تقييمها، ففي هذه الحالة يتم معالجة هذا الإلغاء كزيادة نتيجة إعادة التقييم.

٢/٧ الأصول غير الملموسة

يتم إثباتها بتكلفة الإقتناء مخصوصاً منها مجمع الإستهلاك وأى خسائر إضمحلال في قيمتها ويتم إهلاكها بطريقة القسط الثابت ويتم تحميلاها على قائمة الدخل وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر.

٢/٨ اعمال تحت التنفيذ :

تتمثل الاعمال تحت التنفيذ في القيمة والتكلفة المباشرة وغير مباشرة للاراضي المخصصة للشركة لمباشرة النشاط المعتمد والرئيسي والمتمثل في البناء والتشييد سواء تم البدء في إجراءات تسويقها أو لم يتم ، كما تشمل الاعمال الانشائية واعمال المرافق والتكليف الغير مباشرة الأخرى المرتبطة باعمال الانتساعات عن الوحدات المتعاقد على تنفيذها ولم تتحقق فيها نسبة الاتمام المحددة لإدراجها ضمن قائمة الدخل .

٢/٩ مشاريعات تحت التنفيذ

يتم إثبات المبالغ التي يتم اتفاقها على إنشاء أو شراء أو إقتناء الأصول الثابتة ضمن بند مشاريعات تحت التنفيذ بالميزانية وعندما يصبح الأصل الثابت مؤهلاً للاستخدام يتم إضافة قيمته على حساب الأصول الثابتة على أن يبدأ إهلاك تكلفة الأصل اعتباراً من ذلك التاريخ، ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ الميزانية بالتكلفة ناقص الإضمحلال في القيمة في حالة حدوث إنخفاض في قيمة المشروعات

٢/١٠ المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الشركة إلتزام حالي (قانوني أو حكمي) نتيجة لحدث سابق، يكون من المتوقع أن يتربّط على تسوية ذلك الإلتزام تدفق خارج الشركة لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. وتمثل القيمة التي يتم الإعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الإلتزام الحالي في تاريخ الميزانية إذا ما أخذ في الإعتبار المخاطر وظروف عدم التأكيد المحيطة بذلك الإلتزام.

وعندما يتم قياس مخصص بإستخدام التدفقات النقية المقدرة لتسوية الإلتزام الحالي فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية ل تلك التدفقات وعندما يكون من المتوقع إعادة تحويل بعض أو كل النفقات الالزامية لتسوية مخصص لطرف آخر، يتم الإعتراف بالإسترداد عندما يكون من المؤكد أن الإسترداد سوف

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها  
الإيضاحات المتممة لقواعد المالية الدورية  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

يتم إذا قامت الشركة بتسوية الإلتزام ويعامل الإسترداد كأصل منفصل، ويجب أن تزيد القيمة التي يتم الإعتراف بها للإسترداد عن قيمة المخصص وتقوم الشركة بفحص المخصصات في تاريخ إعداد كل ميزانية ويتم تسويتها لعكس أفضل تقدير حال لها.

## ١١ الأصول المالية

يتم الإعتراف بالإستثمارات وإستبعادها من الدفاتر طبقاً لتاريخ المعاملة حين يخضع شراء أو بيع الإستثمار لشروط تعاقدية تتطلب تسليم الإستثمارات في إطار زمني محدد طبقاً للسوق، ويتم الإعتراف الأولى بتلك الاستثمارات بالقيمة العادلة مضافة إليها تكلفة المعاملة فيما عدا الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث يتم الإعتراف بها بالقيمة العادلة.

وقد تم تصنيف الأصول المالية في الميزانية كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، إستثمارات مالية متاحة للبيع وعملاء وأرصدة مدينة أخرى وقد اعتمد ذلك التصنيف على طبيعة الأصول المالية والغرض من إقتناصها في تاريخ الإعتراف الأولى.

## ١٢ اضمحلال قيمة الأصول

تقوم الشركة بمراجعته لكافة أصولها المالية فيما عدا الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمتها كما هو موضح أدناه

**المرحلة الأولى:** الأصول المالية التي لم تتعرض قيمتها للأضمحلال

**المرحلة الثانية :** الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الإعتراف الأولى ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر .

**المرحلة الثالثة:** الأصول المالية التي شهدت ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الإعتراف الأولى ويتم حساب الخسارة الائتمانية لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداء وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة

يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر الأضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي :

يتم تصنيف الأداء المالية منخفض المخاطر عند الإعتراف الأولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل الشركة

٤) إذا لم تكن الأداء المالية معروضه لا يندرج تحت المراحل الأولى

٥) إذا لم تكن المخاطر التي تعرضت لها الأداء المالية منذ الإعتراف الأولى قد زادت بصورة جوهرية يتم نقلها إلى المرحلة الثانية وحساب المخاطر الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر .

٦) إذا تم تحديد أن هناك زيادة جوهرية في خطر الائتمان منذ الإعتراف الأولى ، يتم نقل الأداء المالية إلى المرحلة الثالثة و يتم حساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على مدى عمر الأداء المالية .

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاته  
الإيضاحات المتممة لقواعد المالية الدورية  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

١٣/ استبعاد أصل مالي من الدفاتر

- تقوم الشركة بإلغاء الاعتراف بأصل مالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي أو تقوم الشركة بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي بشكل كبير أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بجميع مخاطر ومزايا الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي

٤/ الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية المصدرة بمعرفة الشركة

تبوب الدين أو حقوق الملكية

يتم تصنيف الأدوات المالية كدين أو حقوق ملكية طبقاً لجوهر تعاقديات الشركة.

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية تمثل في أي تعاقدي يعطى الحق في أصول مالية لأحد المنشآت بعد خصم كل ما عليه من إلتزامات.

يتم تسجيل أدوات حقوق ملكية التي تصدرها الشركة بقيمة المبالغ المحصلة مخصوصاً منها تكاليف الأصدار المباشرة.

الالتزامات المالية

الالتزامات المالية مصنفة إلى إلتزامات مالية أخرى:

الالتزامات المالية الأخرى

الالتزامات المالية الأخرى تتضمن القروض والسنادات ويتم قياسها عند الإعتراف الأولى بالقيمة العادلة (القيمة التي تم استلامها) بعد خصم تكلفة العمليات ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعال وتوزيع العائد على الفترات المتعلقة بها على أساس العائد الفعلي.

الالتزامات الناتجة من عقود شراء آجلة - أسهم تصنف إلى إلتزامات مالية (إلتزام آجل لشراء أسهم) وتسجل بالقيمة العادلة المقاسة على أساس خصم مدفوعات نقدية مستقبلية لمساهمين وفي فترات لاحقة تقاس العقود الآجلة للشراء بالتكلفة المستهلكة محسوبة على أساس معدل الفائدة الفعالة وتحمل مصاريف الفائدة بالفرق بين القيمة الحالية وقيمة العقود الآجلة لشراء الأسهم.

الدائنين وأوراق الدفع غير المدرة للفوائد وتاريخ إستحقاقها لا يتجاوز سنة مالية يتم تسجيلها إلى إلتزامات مالية بقيمتها الأساسية.

الالتزامات المالية طويلة الأجل الناشئة من إقتناء الأصول الثابتة أو المخزون يتم تسجيلها مبدئياً بقيمتها العادلة في تاريخ الإقتناء باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم إستهلاك خصم القيمة الأساسية (وهي القيمة التي سوف يتم سدادها عند تسوية الالتزامات بشرط شراء مؤجلة) على فترة الإنتمان و يتم تحمل الإستهلاك كمصاريف تمويلية باستخدام معدل الفائدة الفعلية.



خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ نسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

الإيضاحات المتممة للقواعد المالية الدورية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

إن طريقة معدل الفائدة الفعالة هو أسلوب لإحتساب التكاليف المستهلكة للالتزامات المالية وتحميل مصاريف الفائدة على الفترات المتعلقة بها.

معدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يتم على أساسه خصم المتحصلات النقدية المستقبلية على مدار العمر المقدر للالتزامات المالية أو أي فترة مناسبة أقل.

#### الغاء الاعتراف بالالتزامات المالية

- تلغى الشركة الاعتراف بالالتزام مالي عندما يتم الاعفاء من التزاماتها التعاقدية او الغائبة او انتهاء صلاحيتها تقوم الشركة ايضاً بإلغاء الاعتراف بالالتزام مالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة بشكل جوهري وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزام المالي الجديد بناء على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة

- عند استبعاد الالتزام المالي ، يتم الاعتراف بالفرق بين المبلغ المسجل والمبلغ المدفوع ( بما في ذلك اي اصول ) غير نقدية محوله او التزامات متحمله ) في الربح او الخساره

#### ٢/١٥ التقديرات المحاسبية الهامة ومصادر تقديرات عدم التأكيد

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية للشركة من الإدارة أن تستخدم تقديرات وإفتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

إن هذه التقديرات وما يصاحبها من إفتراضات تعتمد على الخبرة السابقة للإدارة وبعض العوامل الأخرى ذات العلاقة، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم تتم مراجعة التقديرات المستخدمة في تحديد تلك الإفتراضات بصفة مستمرة.

ويتم الإعتراف بالتسويات الناتجة عن التغيير في التقديرات المحاسبية في السنة التي تم فيها ذلك التغيير في حالة إذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك السنة فقط بينما يتم الإعتراف بتلك التسويات خلال الفترة التي تم بها التغيير والفترات المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثراً على السنة الحالية والفترات المستقبلية وبصفة خاصة المعلومات والتقديرات المرتبطة بالحكم الشخصي وعدم التأكيد في تطبيق السياسات المحاسبية ذات التأثير الهام على قيم الأصول والإلتزامات المدرجة بالقواعد المالية.

#### ٢/١٦ العملاء والمدينون والمصروفات المدفوعة مقدماً

يتم إدراج العملاء والمدينون والمصروفات المدفوعة مقدماً بالقواعد المالية بالقيمة الأسمية ويتم تخفيض القيمة الأسمية عند القياس اللاحق بخسائر الأضمحال في القيمة ولا يتم تخفيضها عند القياس الاولى.

#### ٢/١٧ النقدية وما في حكمها

تضمن النقدية و ما في حكمها بقائمة التدفقات النقدية رصيد النقدية بالصندوق والبنوك والودائع بالبنوك التي لا تزيد اجالها عن ثلاثة اشهر هذا بخلاف رصيد الإستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة التي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة

#### ٢/١٨ الموردون والدائنوون والمصروفات المستحقة

يتم اثبات أرصدة الموردون و الدائنوون و المصروفات المستحقة و التي لا تتضمن فوائد بالقيمة الأسمية، كما يتم الإعتراف بالإلتزامات ( المستحقات ) التي لا تتضمن فوائد بالقيمة المتوقع سدادها وذلك مقابل البضائع التي تم استلامها أو الخدمات التي تم الإستفادة منها.



خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

الإيضاحات المتممة للقواعد المالية الدورية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

## ٢/١٩ توزيعات الأرباح

يتم تسجيل توزيعات الأرباح كالتزامات في الفترة المالية التي يتم فيها الإعلان عنها.

### ٢/٢٠ تحقق الإيرادات

• يتم اثبات الإيرادات بموجب المعيار المصري للمحاسبة رقم (٤٨) على أساس المقابل المحدد في العقد مع العميل وذلك من خلال تطبيق نموذج من خمسه عناصر يجب توافرها مجتمعة وهي :

١. اطراف العقد اتفقت على العقد خطياً او شفهيًّا وتعهدت بأداء التزاماتها ( تحديد مدى وجود العقد ).
٢. يمكن للمنشأ تحديد حقوق كل طرف بالعقد فيما يتعلق بالسلع او الخدمات التي سيقوم بتحويلها ( تحديد التزامات العقد ) .

٣. يمكن تحديد شروط سداد مقابل السلع والخدمات التي سيتم تحويلها ( تحديد سعر المعاملة او العقد ) .

٤. للعقد مضمون تجاري (تغير المخاطر او توقيت او مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأ نتيجة العقد ) (توزيع سعر العقد على التزامات الاداء)

٥. من المرجح ان تقوم المنشأ بتحصيل المقابل الذي سيكون لاحق فيه مقابل السلع والخدمات التي سيتم تحويلها الى العميل

(اعتراف بالإيراد عندما يتم الوفاء بالتزامات الاداء )

يتم الاعتراف بالإيرادات المحققة من العقود العلامة على مدار زمني ( الوفاء بالتزامات الاداء على مدى زمني يمثل الزمن الذي يتم فيه الوفاء بالتزامات الاداء ) اذا تم استيفاء احد الضوابط التالية :

- أ- تلقى العميل المنافع الناتجة عن اداء الشركة ويستهلكها في التوفيق الذي تقوم فيه الشركة بالتنفيذ او ب - يتربت على التزامات الاداء قيام الشركة بإنشاء او تحسين اصل او ج - لا يتربت على اداء الشركة إنشاء اصل ليس له استخدام بديل ولشركة حق واجب في التنفيذ في تحصيل مقابل الاداء المكتمل حتى تاريخه ،

يتم الاعتراف بالإيرادات المحققة من العقود مع العلامة على الاساس التالي:

١) بالنسبة لنشاط الاستثمار العقاري : يتم تحقق الإيراد عند نقطة من الزمن وهي التي يتم فيها تسليم الوحدات المتعاقد عليها للعميل ويحصل بموجبها على السيطرة على الاصل حيث تعد الشركة في هذه النقطة قد قامت بالوفاء بالتزامات الاداء .

٢) بالنسبة لنشاط المقاولات: فإن الإيراد يتحقق على مدار الفترة الزمنية المتفق عليها مع العميل بموجب مستخلصات او مطالبات دورية علي مدى فترة زمنية هي فترة تنفيذ الاعمال ويتم خلالها قياس مدى التقدم في الوفاء بالتزاماتها تجاه العلامة وفقا لما نصت عليه العقود معهم وطبقا لتطبيق الفقرات سالفة الذكر فلا يوجد تأثير على الأرباح المرحلة .

يتم الاعتراف بالإيراد من دخل فوائد الودائع على اساس نسبة زمنية مع الأخذ في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الاصل.

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولاتخاته التنفيذية وتعديلاتها

الإيضاحات المتممة لقواعد المالية الدورية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

## ٢/٢١ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات وتحميلها على قائمة الدخل وفقاً لأساس الاستحقاق.

## ٢/٢٢ تكفة الإقراض

يتم إثبات تكفة الإقراض أو التسهيلات كمصروف وفقاً لأساس الاستحقاق، أما بالنسبة لتكاليف الإقراض والمتعلقة مباشرة بإقتناه أو إنشاء أصول ثابتة تكون مؤهلة للرسملة فيتم رسملتها على الأصول المتعلقة بها حتى تاريخ إعداد هذه الأصول لل استخدام، هذا ويتم التوقف عن الرسملة عندما يتم الإنتهاء من كل الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعداد الأصول الثابتة المؤهلة لل استخدام في الغرض الذي أنشأت من أجله. هذا ويتم الاعتراف بالقروض ذات الفائدة مبدئياً بقيمة العادلة مطروحاً منها تكفة المعاملة، وبعد الاعتراف المبدئي يتم إدراج القروض ذات الفائدة بالتكلفة المستهلكة مع إدراج أي فروق بين التكفة والقيمة الإستردادية في قائمة الدخل خلال فترة الإقراض على أساس سعر الفائدة الفعلى.

## ٢/٢٣ الضرائب

### ١/٢/٢٣ الضريبة المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة الخاصة بالفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف بين القيم الدفترية للأصول والإلتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والإلتزامات طبقاً لقواعد الضريبة ، ويتم المحاسبة عنها بطريقة إلتزامات الميزانية.

يتم الاعتراف بوجه عام بالإلتزام الضريبي المؤجل فيما يتعلق بكافة الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة، كما يتم الاعتراف بوجه عام بالأصل الضريبي المؤجل لكل الفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخصم إلى المدى الذي يتوقع أن يكون فيه الربح الضريبي كاف لمقابلة الفرق المؤقت القابل للخصم، ولا يتم الاعتراف بالأصل والإلتزام الضريبي إذا نشأ الفرق المؤقت عن الإعتراف الأولى للشهرة أو من الإعتراف الأولى بالأصل والإلتزام للعملية التي ( لا تكون لتجمیع الأعمال) ولا تؤثر على صافي الربح المحاسبى ولا الربح الضريبي. يتم الاعتراف بالإلتزام الضريبي المؤجل فيما يتعلق بكافة الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة والمرتبطة بالإستثمارات في شركات تابعة وشقيقة والمحصل في المشروعات المشتركة، فيما عدا الحالات التي تكون الشركة قادرة أن تتحكم في توقيت عكس الفروق المؤقتة، وأن يكون من المرجح أن الفروق المؤقتة لن تعكس في المستقبل القريب.

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل فيما يتعلق بكافة الفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخصم والمرتبطة بالإستثمارات في شركات تابعة وشقيقة والمحصل في المشروعات المشتركة، إلى المدى الذي يكون من المرجح فيه أن الفروق المؤقتة سوف تعكس ( أي تصبح مقبولة ضريبياً كمحصلات).

في المستقبل المنظور وأن الربح الضريبي سوف يكون متاحاً مستقبلاً لمقابلة الفروق المؤقتة عندما تعكس في المستقبل القريب.

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاته  
الإيضاحات المتممة للقواعد المالية الدورية  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل ميزانية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبي المستقبلي باستيعاب الأصل الضريبي المؤجل أو جزء منه.

يتم قياس الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع أن تكون مطبقة في الفترة التي يتحقق خلالها الوفر الضريبي أو تسدد خلالها الضرائب إسترشاداً بأسعار الضرائب (قوانين الضرائب) التي صدرت حتى تاريخ إعداد الميزانية أو في سبيلها أن تصدر.

تعكس عملية قياس الإلتزامات والأصول الضريبية المؤجلة الآثار الضريبية التي يتوقع أن تحدث مستقبلاً على أساس توقعات الشركة في تاريخ الميزانية بطريقة إسترداد أو سداد القيمة الدفترية للأصول وإلتزاماتها. يتم إجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة فقط إذا كان هناك حق قانوني في إجراء المقاصة بين الأصل الضريبي المتداول مع الإلتزام الضريبي المتداول وعندما تكون الأصول الضريبية المؤجلة المتصلة بضرائب الدخل المفروضة بواسطة نفس الإدارة الضريبية على نفس المنشأة الخاضعة للضريبة وتتوافق الشركة تسوية الإلتزامات والأصول الضريبية الجارية على أساس الصافي.

٢/٢٢ ضريبة الدخل

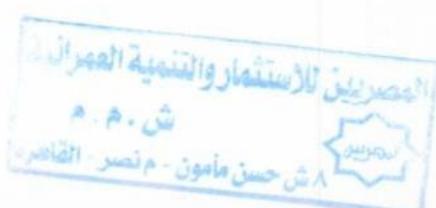
- يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصري .
- وتتضمن ضريبة الدخل على أرباح العام كل من ضريبة العام والضريبة المؤجلة ويتم إثباتها بقائمة الدخل بإستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية والتي يتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية هذا ويتم إثبات ضريبة الدخل على صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي بالإضافة إلى الفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .
- سعر الضريبة على الدخل الساري في تاريخ إعداد المركز المالي هي ٢٢,٥ % من صافي الأرباح السنوية.

٢/٢٤ الاستثمار العقاري

تظهر قيمة الاستثمار العقاري بالتكلفة التاريخية ناقصاً مجموع الإهلاك وتتضمن التكلفة التاريخية كافة المصاريف المرتبطة باقتناص العقار وجعله صالح للاستخدام في الغرض المعد لأجله. ويتم استخدام طريقة القسط الثابت للإهلاك بحيث يتم تخفيض قيمة الأصل على مدار العمر الانتاجي المقدر ويتم إهلاك المبني والإنشاءات والمرافق على عمر انتاجي ٥٠ سنة بنسبة ٢% .

٢/٢٥ المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

تم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة بشروط معادلة لتلك السائدة في المعاملات الحرة وخلال السنة لا توجد معاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.



خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

## ٢/٢٦ الاحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي للشركة فإنه يتم تحويل ٥ % من صافي الأرباح السنوية للإحتياطي القانوني، ويجوز للشركة أن تتوقف عن هذا التحويل السنوي عندما يبلغ الإحتياطي القانوني ٥٠ % من رأس المال المصدر ومتي نقص الإحتياطي عن هذا الحد تعين العودة إلى الإقطاع ، ومتي نقص الاحتياطي عن هذا الحد تعين العودة إلى الإقطاع مرة أخرى.

## ٢/٢٧ نصيب السهم في الأرباح

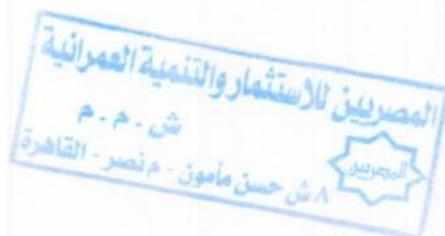
يتمثل نصيب السهم في الأرباح في قيمة نصيب كل سهم من الأسهم العادية للشركة في صافي الأرباح الناتجة عن الأنشطة العادية المستمرة بعد استبعاد نصيب العاملين وحصة مجلس الإدارة وذلك على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة خلال الفترة المالية.

## ٢/٢٨ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة الموضحة بمعايير المحاسبة المصري رقم (٤).

## ٢/٢٩ مزايا العاملين

تقوم الشركة بسداد اشتراكاتها إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على أساس إلزامي، ولا يوجد على الشركة أي إلتزامات أخرى بمجرد سدادها لإلتزاماتها، ويعرف بالإشتراكات الإعтикаدية كتكلفة دورية في سنة استحقاقها وتدرج ضمن تكلفة العمالة.



شركة المصريين للاستثمار والتنمية العمرانية

" شركة مساهمة مصرية "

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

الإيضاحات المتممة لقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

(٣) الأصول الثابتة

البيان	التكاليف	المباني	اثاث وتجهيزات	معدات وتجهيزات	الاجمالى
البيان	التكاليف	المباني	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
رصيد يناير ٢٠٢٢	٢٠٢٢	١ ٣٧٨ ٩٩٤	٥٨٥ ٩١٨	٢ ١٢٦ ٤٠٠	٤ ٠٩١ ٣١٢
رصيد ٣١ مارس ٢٠٢٢	٢٠٢٢	١ ٣٧٨ ٩٩٤	٥٨٥ ٩١٨	٢ ١٢٦ ٤٠٠	٤ ٠٩١ ٣١٢
مجمع الاهلاك					
رصيد يناير ٢٠٢٢	٢٠٢٢	١٣٥ ٦١٩	٤٧٣ ٢٧٨	٢ ١٢٦ ٣٩٩	٢ ٧٣٥ ٢٩٦
إهلاك الفترة		٦ ٨٩٥	١٧ ٠١٠	—	٢٣ ٩٠٥
رصيد ٣١ مارس ٢٠٢٢	٢٠٢٢	١٤٢ ٥١٤	٤٩٠ ٢٨٨	٢ ١٢٦ ٣٩٩	٢ ٧٥٩ ٢٠١
الصافي في ٣١ مارس ٢٠٢٢	٢٠٢٢	١ ٢٣٦ ٤٨٠	٩٥ ٦٣٠	١	١ ٣٣٢ ١١١
الصافي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٠٢١	١ ٢٤٣ ٣٧٥	١١٢ ٦٤٠	١	١ ٣٥٦ ٠١٦

(٤) الاستثمار العقاري

المباني ( المسطح

( التجارى )

جنيه مصرى

البيان

التكاليف

رصيد يناير ٢٠٢٢

رصيد ٣١ مارس ٢٠٢٢

مجمع الاهلاك

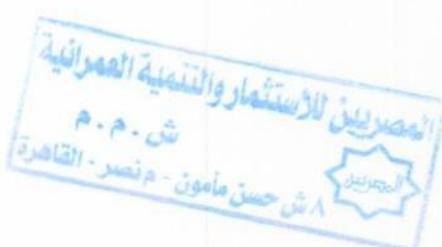
رصيد يناير ٢٠٢٢

إهلاك الفترة

رصيد ٣١ مارس ٢٠٢٢

الصافي في ٣١ مارس ٢٠٢٢

الصافي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١



٤١ ٢٢٩ ٥٩٠

٤١ ٢٢٩ ٥٩٠

٩ ٠٧٠ ٥١٠

٢٠٦ ١٤٨

٩ ٢٧٦ ٦٥٨

٣١ ٩٥٢ ٩٣٢

٣٢ ١٥٩ ٠٨٠

(٢٥)

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها  
الإيضاحات المتممة للقوانين المالية الدورية  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

#### ٥. أعمال تحت التنفيذ

بلغ بند أعمال تحت التنفيذ بقائمة المركز المالي ٣١ مارس ٢٠٢٢ بمبلغ ٩١٨ ٨٥٤ ٢٧ جنيه مصرى (عام ٢٠٢١ بمبلغ ٦٧٩ ٢٧ ١٦٢ ٦٧٩ جنيه مصرى) فيما يلى :

<u>٢٠٢١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢٢/٣/٣١</u>	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٥٣١٦ ١٣٠	٥٣١٦ ١٣٠	عمارة حسن المأمون
١٢٨٠٢ ٧٦٣	١٣٢١٨ ١٢٧	قطعة ٥٩ التجمع الخامس
٩٠٤٣ ٧٨٦	٩٣٢٠ ٦٦١	قطعة ٦٩ التجمع الخامس
<u>٢٧ ١٦٢ ٦٧٩</u>	<u>٢٧ ٨٥٤ ٩١٨</u>	

#### ٦. العملاء وأوراق قبض

بلغ بند العملاء وأوراق القبض بقائمة المركز المالي في ٣١ مارس ٢٠٢٢ بمبلغ ١٥٠ ٠٠٠ جنيه مصرى (عام ٢٠٢١ بمبلغ ٢٧٥ ٠٠٠ جنيه مصرى) فيما يلى :

<u>٢٠٢١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢٢/٣/٣١</u>	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢٧٥ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠	عملاء - أفراد
<u>٢٧٥ ٠٠٠</u>	<u>١٥٠ ٠٠٠</u>	الاجمالي

#### ٧. المدينون

بلغ بند المدينون بقائمة المركز المالي في ٣١ مارس ٢٠٢٢ بمبلغ ١٤٨ ١٠٨٦ ١ جنية مصرى (عام ٢٠٢١ بمبلغ ٣٤٤ ٣١٧ جنية مصرى) فيما يلى :

<u>٢٠٢١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢٢/٣/٣١</u>	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
-	٢٥٠ ٦٦٢	مصاريف مدفوعة مقدما
١٩٤ ٢٠٦	٢٠٤ ٩١٥	ضرائب خصم من المنبع
٥٦٢ ٦١١	٥٦٢ ٦١١	دفعات تحت حساب للضريبة العقارية
٥١٩ ١٤٠	-	مقاولين - دفعات مقدمة
٦٨ ٣٦٠	٦٨ ٣٦٠	ضرائب ارباح تجارية
<u>١٣٤٤ ٣١٧</u>	<u>١٠٨٦ ١٤٨</u>	الاجمالي

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها  
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

٨. نقدية بالبنوك والصندوق

بلغ بند نقدية بالبنوك والصندوق بقائمة المركز المالي ٣١ مارس ٢٠٢٢ بمبلغ ٨٨٠ ٩٧١ جنيه مصرى ( عام ٢٠٢١ بمبلغ ١٠٥٨ ٧٥٧ جنيه مصرى ) فيما يلى :-

<u>٢٠٢١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢٢/٣/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٠٤١ ٧٩٧	٨٦٤ ٨٥٣	بنك البركه
٦ ٤٩٤	٦ ٣٧٤	بنك الإسكندرية
١٠ ٤٦٦	٩ ٧٤٤	نقدية بالصندوق
<u>١٠٥٨ ٧٥٧</u>	<u>٨٨٠ ٩٧١</u>	<u>الاجمالي</u>

٩. رأس المال

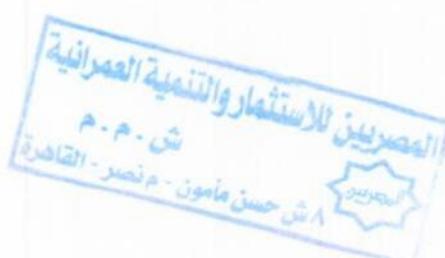
بلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٥٠ مليون جنيه موزعا على ٥٥ مليون سهم نقدى بقيمه اسمية للسهم واحد جنيه.

١٠. الالتزامات طويلة الأجل

تتمثل الالتزامات طويلة الأجل البالغ قدرها ٦٨٦ ٦٨٨ ٣ ٦٨٦ جنيه في ٣١ مارس ٢٠٢٢ مقابل نفس المبلغ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ في المبالغ المستحقة على الشركة من ثمن شراء قطعى أرض بالتجمع الخامس والمتوفى سداد قيمتها حتى مدتها بالمرافق.

١١. الالتزامات ضريبية مؤجلة

تتمثل الالتزامات الضريبية المؤجلة البالغ قدرها ٨٥٣ ٣ ١٤٢ جنيه في ٣١ مارس ٢٠٢٢ مقابل نفس المبلغ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ في الالتزامات ضريبية مؤجلة ناتجة عن فروق مؤقتة بين صافي القيمة الدفترية للأصول الثابتة طبقاً للأساس الضريبي وصافي القيمة الدفترية للأصول الثابتة طبقاً للأساس المحاسبي



خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها  
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

#### ١٢. حسابات دائنة أخرى

بلغ بند حسابات دائنة أخرى بقائمة المركز المالي في ٣١ مارس ٢٠٢٢ بمبلغ ٤٤٥ ٦٣٨ ٢ جنيه مصرى ( عام ٢٠٢١ بمبلغ ٨٩٣ ٤٣٦ ٢ جنيه مصرى ) فيما يلى :

<u>٢٠٢١/٣١</u>	<u>٢٠٢٢/٣١</u>	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٧٤١١	١٨٣٦٤	هيئة التأمينات الاجتماعية
٦٩٠٦	٧١٩٣	ضرائب كسب عمل
٣٧٥٠	٧٥٠	ضرائب خصم وتحصيل
٦٨٣٦٠	—	ضرائب قيمة مضافة
٢٠٠٢٦	٢٠٠٥٦	المساهمه التكافلية
—	١٦٢٢٤٧	موردين
—	١٠٩٣٩٥	إيرادات مقدمة
١٦٨٧٤٤٠	١٦٨٧٤٤٠	عملاء دفعات مقدمة
٣٣٠٠٠	٣٣٠٠٠	مصاروفات مستحقة
٥٠٠٠	٥٠٠٠	تأمينات للغير
٥٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	دائنون توزيعات
<u>٢٤٣٦٨٩٣</u>	<u>٢٦٣٨٤٤٥</u>	<u>الاجمالى</u>

#### ١٣. إيرادات النشاط

بلغ بند إيرادات النشاط بقائمة الدخل في ٣١ مارس ٢٠٢٢ مبلغ - جنيه مصرى ( عام ٢٠٢١ بمبلغ ٣١٥ ٧٦٥ ٣١٥ جنيه مصرى ) فيما يلى :

<u>٢٠٢١/٣١</u>	<u>٢٠٢٢/٣١</u>	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣٧٦٥٣١٥	—	اعمال مقاولات
<u>٣٧٦٥٣١٥</u>	<u>—</u>	<u>الاجمالى</u>

#### ١٤- إيرادات أخرى

بلغ بند إيرادات أخرى بقائمة الدخل في ٣١ مارس ٢٠٢٢ مبلغ ٤٣٠ ٢٥٠ جنيه مصرى ( عام ٢٠٢١ بمبلغ ٧١١ ٢٤٣ جنيه مصرى ) فيما يلى :

<u>٢٠٢١/٣١</u>	<u>٢٠٢٢/٣١</u>	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢٣٥٧٤٣	٢٤٧٥٣٠	إيجارات
٧٩٦٧	٢٩٠٠	فوائد دائنة
<u>٢٤٣٧١١</u>	<u>٢٥٠٤٣٠</u>	<u>الاجمالى</u>

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

### ١٥ - نصيب السهم من صافي الخسائر / الربح

بلغ نصيب السهم من صافي الخسائر / الربح بقائمة الدخل في ٣١ مارس ٢٠٢٢ بمبلغ (٦٠٠٠) جنيه مصرى (عام ٢٠٢١ بمبلغ ١٠٠١٢ جنيه مصرى) فيما يلى :-

<u>٢٠٢١/٣/٣١</u>	<u>٢٠٢٢/٣/٣١</u>	<u>صافي خسائر / ربح الفترة</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>نحصم: إحتياطي قانوني</u>
٨٠٩١٣	(٣٠٠٣٢١)	
(٤٠٤٦)	-	
٧٦٨٦٧	(٣٠٠٣٢١)	<u>نحصم: حصة العاملين في الأرباح</u>
(٧٩٨٧)	-	<u>نحصم: مكافأة مجلس الإدارة</u>
(٦٩١٨)	-	<u>الفائض القابل للتوزيع</u>
٦٢٢٦٢	-	<u>متوسط عدد الأسهم خلال الفترة</u>
٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	<u>نصيب السهم من ربح الفترة</u>
<u>٠٠٠١٢</u>	<u>(٠٠٠٦)</u>	

### ١٦ - الخسائر الائتمانية المتوقعة

قامت الشركة بإعداد دراسة الخسائر الائتمانية المتوقعة طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية في احتساب خسائر الأضمحلال الواجبة وفقاً لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصول المالية وبناءً على هذه الدراسة لا يوجد أي مخاطر ائتمانية متوقعة مرتبطة بالآصول المالية للشركة ولا يوجد أي أحداث لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية من تلك الأصول المالية

### ١٧ - الموقف الضريبي

#### الضريبة على أرباح شركات الأموال

تخضع الشركة للضريبة على أرباح شركات الأموال طبقاً للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية.

ويتم تقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية ويتم سداد الضريبة المستحقة بموجبها، وتم الفحص الضريبي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤.

السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨

هذه السنوات لم تدرج ضمن عينة الفحص.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٤

تم الفحص التقديري لهذه السنوات وتم الطعن عليه في المواعيد القانونية، وجاري إعادة الفحص.

السنوات من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٧

جارى الإعداد لفحص هذه السنوات.

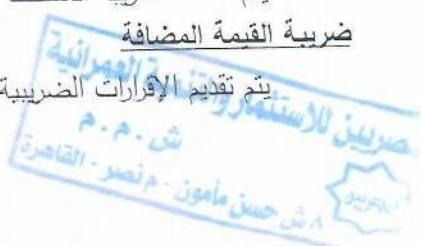
#### الضريبة على الأجور والمرتبات وما في حكمها

يتم سداد الضريبة المستحقة بانتظام، وجاري الفحص الضريبي منذ بداية النشاط حتى ٢٠١٧.

#### ضريبة القيمة المضافة

يتم تقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية، ولم يتم الفحص الضريبي حتى تاريخه.

(٢٩)



خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

الإيضاحات المتممة لقواعد المالية الدورية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

### ضريبة الدفعة

تم الفحص الضريبي منذ بداية النشاط حتى ٢٠٠٧.

### ضريبة الخصم والتحصيل

يتم تقديم الإقرارات الضريبية الربع سنوية في المواعيد القانونية ويتم سداد الضريبة المستحقة بموجبها، وتم الفحص الضريبي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، أما السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٩ فلم يتم الفحص حتى تاريخه.

### ٨ الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

#### القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية في أرصدة النقدية بالبنوك والصناديق والعملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى والموردين وأوراق الدفع والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى وبنوك سحب على المكتشوف والمستحق من وللأطراف ذوى العلاقة، والقيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية تمثل تقدير معقول لقيمتها العادلة.

### خطر السولبة

يتمثل خطر السيولة في جميع العوامل التي تؤثر على قدرة الشركة على دفع جزء أو كل التزاماتها في تاريخ استحقاقها. وطبقاً لسياسات الشركة فهي تحفظ بمستوى مناسب من السيولة لخفض هذه المخاطر للحد الأدنى.

### خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم ائتمان علي الوفاء بالتزاماتهم في تاريخ الاستحقاق مما يسبب خسارة مالية للشركة . و تعد حسابات العملاء أحد الأدوات المالية المعرضة لخطر الائتمان . و تقوم الشركة بمتابعة مستمرة للعملاء المدينين بعرض خفض خطر الائتمان للحد الأدنى .

### خطر سعر الفائدة

وتتمثل في مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية بسبب تغير اسعار الفائدة في السوق وللحذر من هذه المخاطر فان ادارة الشركة تعمل على الحصول على افضل الشروط المتاحة في السوق المصرفي بصورة دورية للحد من من مخاطر تغير اسعار الفائدة والشركة ليس لديها اية تسهيلات ائتمانية في تاريخ اعداد القوائم المالية .

### خطر تقلبات أسعار الصرف

يتمثل خطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية في التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية والذي يؤثر على المقبولات والمدفوعات بالعملات الأجنبية، وكذلك تقييم الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية وحيث أن الشركة تقوم بالإحتفاظ بقدر مناسب من أرصدتها النقدية بالعملات الأجنبية لتقليل هذا الخطر إلى الحد الأدنى- فإن الشركة لا تواجه مخاطر لتقلبات أسعار الصرف.

### ادارة رأس المال

-تعتمد الشركة على سياسة التمويل الذاتي لرأس المال من خلال السادة المساهمين.

- تقوم الشركة بإدارة رأس المال في إطار النشاط التي انشئت من أجله.

- لا توجد أي متطلبات مفروضة على رأس مال الشركة من جهات خارجية.



خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

الإيضاحات المتممة للقواعد المالية الدورية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

-تلزم الشركة بمتطلبات قانون الهيئة العامة للرقابة المالية وقانون الشركات في جمهورية مصر العربية.

-الحفاظ على ملائمة رأس المال تدعم التوسيع ونمو النشاط.

-يتم مراجعة رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات إدارة الشركة من خلال متابعة التقارير المالية.

-حماية قدرة الشركة على الاستمرارية وفي توليد عائد لمساهمين ويشأن الملائمة الرأسمالية والحد الأدنى لرأس المال.

١٩ - لا يوجد التزامات محتملة ناشئة عن قضايا عدم وجود قضايا مرفوعة من أو على الشركة طبقاً لخطاب المستشار القانوني للشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١

٢٠ - تغيرات هامة في فترة التقرير الحالية

في أوائل عام ٢٠٢٠، تم تأكيد ظهور فيروس جديد المعروف باسم (COVID-١٩) وانتشر في جميع أنحاء بلدان العالم مما تسبب في اضطرابات في الشركات والنشاط الاقتصادي العالمي بشكل عام . ولا يزال مدى ومدة هذه الآثار غير مؤكدة نتيجة لاعتماده على التطورات المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها بدقة في مثل هذا الوقت مثل معدل انتقال فيروس كورونا ومدى وفعالية إجراءات الاحتواء والقيود الناتجة عن جائحة

COVID-١٩ والتي تؤثر على الاقتصاد المحلي والعالمي بأكمله ، حيث يختلف الوضع اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر . فبعض البلدان أغلقت حدودها أمام العالم الخارجي الأمر الذي أدى إلى صعوبة تدفق البضائع والآلات والمعدات والخدمات ، في حين بدأت بلدان أخرى بالفعل في رفع القيود في المناطق ذات المعدلات المنخفضة للإصابات الجديدة . الأمر الذي أثر على ظروف السوق العالمية وعلى ثقة السوق وأنماط الإنفاق محلياً وعالمياً على الرغم من أن توقعات إدارة الشركة بعد COVID-١٩ تظل

إيجابية نظراً لأهمية نشاط الشركة الاستراتيجي في السوق المصري والأسوق الخارجية وعليه فإن حجم نشاط الشركة وبالتالي إبرادتها لم تتأثر بنتائج هذا الوباء عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ .

وتراقب إدارة الشركة عن قرب وضع COVID-١٩ لتحديد المخاطر التي يشكلها الربا ورخص التأمين المناسبة لضمان صحة وسلامة موظفيها واستمرارية أعمالها . حيث قامت الشركة بمراجعة وتقييم تأثير COVID-١٩ على أدائها ومركزها المالي وتأثيره على أصول الشركة من خلال اختبار اضمحلال

القيمة الذي تم اجراؤه على مستوى أنشطتها المختلفة واستنتجت الادارة انه لا يوجد تأثير على صافي القيمة الدفترية لاصول الشركة .

